العبدالله: ضرورة غرس روح المواطنة وتكريسها حفاظا على الهوية الكويتية

6

المجلس يوافق بالإجماع في مداولتين على تعديل قانون الشركات وحالات الطعن بالتمييز

«الأمة» يقر ميزانية مشاريع الدولة بقيمة 2.8 مليار دينار في العام 2017 /2018

ربيع سكر

وافق مجلس الأمة أمس على 4 قوانين دفعة واحدة أهمها تعديل قانون الشركات وتعديل قانون حالات الطعن بالتمييز لتكون 60 يوما و قانون ميزانية المشاريع في العام المالي الجديد 2017 / 2018 ، ووافق المجلس بالإجماع وفي المداولتين الأولى والثانية في جلسته العادية التكميلية أمس على الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (1) لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات. وأكدت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام (قانون الشركات) الذي وافق مجلس الأمة عليه بالاجماع بالمداولتين اليوم الأربعاء أنه يهدف إلى «إجراء تعديلات على أحكام الشركة ذات المسؤولية المحدودة والمساهمة العامة لتسهيل بيئة الأعمال من خلال تبسيط إجراءات تأسيس الشركات».

ونصت المادة الأولى من الاقتراح بقانون على أن «يستبدل بنصوص المواد (96) بند (3) و(97) و(98) و(147) من القانون رقم (1) لسنة 2016 النصوص التالية: «مادة (96) بند (3) مركز الشركة الرئيسي أو عنوان البريد الإلكتروني أو صندوق البريد.

مادة (97) لا يتم تأسيس الشركة ذات المسؤولية المحدودة إلا إذا وزعت جميع الحصص النقدية بين الشركاء وسلمت الحصص العينية إلى الشركة وتحدد اللائحة التنفيذية مواعيد إيداع الحصص النقدية في البنوك المحلية.

مادة (98) يقسم رأس مال الشركة إلى حصص متساوية – يحدد قيمتها عقد التأسيس – وتكون الحصة غير قابلة للتجزئة.

وإذا تعدد مالكو الحصة الواحدة تعين عليهم أن يختاروا من بينهم شخصا واحدا يمثلهم تجاه الشركة. مادة (147) يجب أن يكون رأس مال الشركة بالنقد الكويتي وتحدد اللائحة التنفيذية الحد الأدنى لرأس مال الشركة وفقا لنوع نشاطها وما يدفع منه عند التأسيس».

ووفقا للمذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (1) لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات ان هذا الاقتراح بقانون يهدف إلى «اجراء تعديلات على أحكام الشركة ذات المسؤولية المحدودة والمساهمة العامة لتسهيل بيئة الأعمال من خلال تبسيط اجراءات تأسيس الشركات».

وقد تضمنت المادة الأولى تعديل البند رقم (3) من المادة رقم (96) الخاص بعنوان الشركة بإضافة البريد الالكتروني أو صندوق البريد كمتطلب للعنوان وذلك تماشيا مع الممارسات الدولية وطبيعة الشركات الحديثة».

ووافق مجلس الأمة في المداولتين الأولى والثانية على تعديل القانون رقم 40 لعام 1972 بشأن حالات الطعن بالتمييز وإجراءاته والسماح بتمديد فترة الطعن بالتمييز إلى 60 يوما بدلا من الفترة الحالية المحددة بـ30 يوما.

وأوضح التعديل أن الفترة المنصوص عليها في القانون وهي 30 يوما غير كافية للاطلاع على أسباب الحكم المطعون فيه.

وكان التعديل المقترح بإطالة الفترة إلى 40 يوما إلا أنه تم تعديل الاقتراح وزيادة الفترة المحددة للطعن إلى 60 يوما.

وقد أشاد النواب بتعاون الحكومة مع النواب في إقرار التعديل وأعربوا عن ارتياحهم لإقرار التعديل الذي ينتظره الكثيرون حيث سيتيح فرصة عادلة للطعن في أحكام التمييز.

ودارت احداث الجلسة كالتالي :

رفع رئيس الجلسة النائب شعيب المويزري الجلسة نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب .

افتتح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الجلسة ويتلو الامين العام اسماء الأعضاء الحضور والمعتذرين عن حضور الجلسة.

وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح: زج باسمي أمس في نقاش وزير الدفاع مع النائب رياض العدساني، والمقصود من ذلك ومن الجريدة شق الصف، فأرجو التنبيه على الصحافة نقل ما يدور بدقة وأمانة.

– مرزوق الغانم: بالنسبة لما تنشره الصحف ليس لدى إجراء إلى المادة 182 بأن على كل صحيفة التزام الأمانة في النشر، فإذا كان أي عضو يرغب في إرسال كتاب خطي الى اي صحيفة ما عندي مشكلة فلا مانع ولكن زودوني بالكتاب وأنا أرسله.

– صفاء الهاشم: نتمنى كل الصحة للزميل محمد الخنفر الذي أصابته وعكة صحية أمس.

– مرزوق الغانم: الأمانة العامة وموظفيها تبذل جهودا حثيثة ونتمنى الصحة والعافية للزميل محمد الخنفر. – وزير العدل فالح العزب: نتمنى الصحة والعافية للزميل في الأمانة العامة محمد الخنفر أحد الزملاء الذين يبذلون جهودا حثيثة في العمل البرلماني.

وبدأ المجلس في مناقشة بند الأسئلة

– وليد الطبطبائي: أشكر وزير الداخلية على إجابته السريعة حيث أبلغني أنه خاطب الانتربول لإساءة احد الاشخاص لدولة شقيقة ومحاولته تخريب الأمن القومي وادعى أنه سياسي مطارد، ورفض الانتربول وضع الإشارة الحمراء على هذا الشخص وانا كنت متوقعا أن يحاول اقناع البعض ان هذا الأمر موقف سياسي لكن « الشرهة» على من سمح له بالخروج من البلاد.

– وزير الداخلية خالد الجراح: لا نستطيع منع سفر شخص إلا بحكم قضائي ومثال على ذلك جروب الفنطاس حيث لا ندري أنه سيصدر عليهم منع سفر.

سؤال رياض العدساني لوزير العدل لإفادته بالبلاغات التي قامت هيئة الفساد بإحالتها إلى النيابة العامة والجواب عليه.

– رياض العدساني: من تاريخ 2016/11/21 لم يداوم مجلس الأمناء نهائيا واستلموا رواتب تصل تقريبا إلى 11 ألف دينار لكل شخص، وهناك خلاف جمّد هذه الهيئة ولكنهم سبب أساسي لعرقلة هيئة مكافحة الفساد . وقال: أعضاء المجلس والوزراء قدموا ذممهم المالية ولكن هناك جهات ومنها هيئة الصناعة لم يقدموا الذمة المالية. وإذا كانت هيئة مكافحة الفساد تحمي الفساد بعذر الطعن المنظر امام الدستورية فهذا عذر غير مقبول ، وسأقدم اقتراحا بأن تكون هيئة مكافحة الفساد ملحقة لمجلس الأمة.

– وزير العدل فالح العزب: لا توجد ملاحظة في وزارة العدل إلا على هذه الهيئة، وكل موظفي الدولة يجب أن يقدموا ذممهم المالية، وإذا لم يتم ذلك سأفتح تحقيقا في الموضوع، ولا يوجد أي بلاغ تم حفظه في الهيئة.

واوضح: حقيقة الأمر أنهم تذاكوا على الشعب وعقدوا اجتماعا بعد 4 أشهر حتى يقطعوا المدة التي نتحدث عنها. وهذا تحايل على القانون ولا يليق بمن يقوم على مثل هذا الجهاز.

واضاف: الجهاز الفني الوحيد التابع لمجلس الأمة بقوة الدستور هو ديوان المحاسبة ولم يكن هناك جهاز آخر تابع لمجلس الأمة إلا بعد أن يعدل الدستور ولا أملك إلا أن أطبق القانون حتى لو لم أكن مقتنعا.

سؤال العضو عبدالله فهاد الى وزير الدولة لشؤون الاسكان : – عبدالله فهاد: الوحدات السكنية الذي أعلن عن توزيعها ضحك على الذقون، هناك مقبرة في الإطارات بها 7 ملايين اطار وهي أكبر مقبرة في الاطارات وأزلوا منها من 2011 حتى الان 150 ألف إطار ،وهناك عوائق تمثلت في عدم جدول زمني للانتهاء من المعوقات.

– ياسر أبل: المعوقات تحتاج إلى وقت لإزالتها واليوم الأرض في جنوب سعد العبدالله منبسطة ومن السهل العمل فيها وهناك برنامج زمني لإزالة المعوقات، وتم توقيع العقد مع الجانب الكوري قبل 10 أيام وبدأت انطلاقة المشروع بداية من التخطيط والتصميم ومرحلة التنفيذ ستتم بعد الانتهاء من التخطيط والتصميم.

– صفاء الهاشم: أحيي عبدالله فهاد على تسليط الضوء وفي زيارتنا الأخيرة للسويد كان ملك السويد كل كلامه عن البيئة ومرادم الكويت السبعة، عندنا مرادم يجب تنظيفها وإلى اليوم لا يتم ذلك، وعندنا نقطة ارتباط بيئية مهمة استلمت أموالا ولم يتم العمل بها.

– وزير الكهرباء ووزير النفط: نقطة الارتباط ليس لها علاقة بمشروع جنوب سعدالعبدالله وإنما تتعلق بالكهرباء والماء ومرتبطة بتعويضات بيئية من الأمم المتحدة ولا تتعلق بجنوب سعد العبدالله.

– صفاء الهاشم: نقطة الارتباط مهمتها تنظيف البيئة.

– وزير الكهرباء والنفط: نقطة الارتباط محددة بنقاط معينة لكي يتم صرف أموال التعويضات عليها.

سؤال العضو صالح عاشور الى وزير الاعلام

– صالح عاشور: السؤال والجواب يبين مدى تخبط الحكومة تجاه عدم الالتزام بتعيين الكويتيين وعندما سألت السؤال وراجعت ديوان الخدمة وجدت أن أكثر من 100 كويتي يحملون شهادة عليا في الحقوق بدرجات امتياز مع مرتبة الشرف، والحكومة تستعين بالخارج كما وزارة الداخلية أحالت المدعين العامين الحقوقيين الذين أمضوا في الخدمة أكثر من 25 سنة إلى التقاعد، ووهم 154 مستشار كويتي وعملوا أكثر من 25 سنة وبجرة قلم تم الاستعانة بغير الكويتيين.

واضاف: ما الامتيازات التي كانت موجودة في المستشارين المعينين في مكتب وزير الإعلام ولم تكن موجودة في الكويتيين وبالرغم أن درجاتهم مقبول وجيد، وهذا النهج الأخير للحكومة غير مقبول، وكل وزراء الصف الأول ينتهجون نفس النهج. وقال عاشور: لقد طالعت الرواتب وجدت أن الكويتي دكتور يتعين على 1000 دينار وغير الكويتي أكثر من 2000 دينار بالإضافة إلى السكن والامتيازات الأخرى، ونحن نحملكم المسؤولية في الاستمرار بهذا النهج ونحملكم المسؤولية السياسية.

– الشيخ محمد العبدالله: هذا السؤال تمت الإجابة عليه بأن هناك اثنين من القضاة من دولة عربية أحدهما 1000 دينار والآخر 2000 دينار وفوائد الأسئلة اطلاع الوزير على ما يدور في وزارته، فبعد الاطلاع على الإجابة تم تصويب هذا الموضوع.

وأضاف: الوزارات تحتاج إلى خبرة والخبرة المحلية تمتاز على أي خبرة أخرى وقمنا بتصويب الخلل وتمت الاستعانة بخبرات وطنية وتم الاستغناء عمن لا يمتلك الخبرة وكل الشكر للنائب صالح عاشور على هذا السؤال.

– د. جمعان الحربش: بالنسبة للقيود الأمنية أبلغت الوزير بالقيود الأمنية وطلبت موقفا رسميا وطريقة تلقي شكاوى الناس، واحد مقدم على كلية يقولون له عليك قيد أمني.

– وزير الداخلية: بالنسبة للقيود الأمنية فهي موجودة في كل بلد ولكن هناك أنواع فحسب معلوماتي لا توجد قيود أمنية الآن ومن عليه قيد أمني فليراجع مكتبي أو مكتب أمن الدولة.

– د. جمعان الحربش: ما يروح لك مكتبك لماذا يروح لك مكتبك أنا أؤيد القيود الأمنية على من قام بأعمال إرهابية، وإذا اتأني شخص عليه قيد أمني لن أوجه سؤالا بل سأقدم استجوابا.

(المجلس يوافق على إحالة مناقصة الأنابيب النفطية للجنة حماية المال العام لكشف عيوب المناقصة وأن ترفع تقريرها للبرلمان في مدة لا يتجاوز شهرا من تشكيلها).

– الشيخ محمد العبدالله: الحكومة من مبدأ التعاون لا تمانع من تشكيل لجان التحقيق ولكن يجب دراستها واستيضاح ما بداخل الطلبات ووفق المادة 76 أطلب تأجيل كل طلبات التحقيق غير الواردة في جدول الأعمال.

– مرزوق الغانم: هناك طلبات أخرى بشأن التحقيق في تأخر إصدار شهادات الإعاقة من هيئة المعاقين، والخلل في شبكة تصريف الأمطار، والتحقيق في استقالة مجلس إدارة «الكويتية»، وهناك طلب من الدلال بشأن المخالفات والتجاوزات المالية والإدارية الخاصة بوزارة الإعلام وستكون كل الطلبات مدرجة في جدول الأعمال القادم.

– الشيخ محمد العبدالله: قضية تصريف الأمطار أطلب دمج الطلبات لكي نوافق على طلب واحد، وما عندنا شيء نخفيه.

– مرزوق الغانم: هناك طلب غير لائحي من جمعان الحربش بتكليف ديوان المحاسبة بالتدقيق في حسابات جمعان الحربش وسعدون حماد في الخارج.

قانون الشركات: تقرير اللجنة المالية بشأن تعديل قانون الشركات.

– صفاء الهاشم (مقرراللجنة المالية): تعديل رقم 1 لسنة 2016 لتسهيل بيئة الأعمال من خلال إجراءات تأسيس الشركات تبين أنه يهدف إلى تسهيل بيئة الأعمال من خلال تبسيط إجراءات تأسيس الشركات والذي سينعكس على مركز الدولة في المؤشرات العالمية.

وتضمنت التعديلات (البند 3 من المادة 96 بإضافة البريد الالكتروني كمتطلب لعنوان الشركة) والمادة الثانية تعديل المادة 97 بإلغاء متطلب إيداع رأس المال في البنك قبل تأسيس الشركة وذلك في الشركات ذات المسؤولية المحدودة، والمادة 98 جعلت القيمة الاسمية للسهم حسب ما يتم الاتفاق عليه بعقد التأسيس بين الشركاء.

وشرط الإيداع المسبق لرأس المال شرط ضروري لتبيان جدية الشركات وجاء التصويت بأغلبية 3 الى 1.

– خالد الروضان (وزير التجارة): هذا التعديل يسهل علينا إجراءات تأسيس الشركات ورأي الأقلية سيؤخذ بعين الاعتبار لحماية صغار المستثمرين، وإقراره قبل 5/1 سوف يدخل الكويت في مؤشر تحسين بيئة الأعمال الذي يجذب الاستثمارات، فنحن في المركز 102 على العالم وهذا لا يليق بدولة الكويت ونرجو إقراره لمعالجة الكثير من المشاكل.

– صلاح خورشيد: هناك نسبة كبيرة من الأشخاص التي تمول المشروعات في البنك ليس رأس مالهم ويأخذون فائدة وهذا الأمر غير صحيح خاصة بالشركات ذات المسؤولية المحدودة.

– علي الدقباسي: هناك معوقات عديدة، وعاجزين عن إيجاد بيئة حقيقية بها نوع من السهولة في الإجراءات، وموظفو القطاع الخاص له رخصة، قدمت قانونا سألت فيه عن سبب صعوبة الإجراءات، لكن يكون عليها رقابة، وإذا أحد خالف القانون يحال على النيابة.

– وليد الطبطبائي: نحن حريصون على التعاون مع الحكومة لكن وجدنا أمس استماتة من الحكومة على عدم الموافقة على القوانين التي تهم الشارع، وواضح أن أولويات الحكومة تختلف عن أولويات المجلس، والحكومة وعدت بمراجعة أسعار البنزين ولم تفعل شيئا، والاقتراح النيابي يسهل عملية تسجيل الشركات وتسهيل بيئة الأعمال لكن الكويت ما زالت تعيش بيروقراطية.

– محمد الدلال: ما يقدم رأس المال ابتداء لتخفيف الإجراءات.

– خالد الروضان: نفذنا النافذة الواحدة وإجراءات الشركة بعدما كانت تأخذ 40 إلى 60 يوما بدأت تأخذ 2 إلى 6 أيام وهناك 614 طلب لإنشاء شركات لم تتجاوز 10 أيام للشركات ذات المسؤولية المحدودة ، والشركات ذات المسؤولية المحدودة من الممكن أن تؤسس ابتداء من ألف دينار، واستحدثنا البريد الالكتروني وكانت هناك أكثر من 62 إجراء واليوم من 6 – 8 إجراءات وهذا القانون سيخفض عدد الإجراءات إلى 4 إجراءات بإلغاء شرط إيداع رأس المال في

الغانم يترأس الجلسة

- وزير الخارجية: كلنا غير راضين عن المبالغ التي تصرف على الإيجارات ولدينا توجه للاستملاك
- المجلس يوافق على تمديد فترة الطعن بالتمييز إلى 60 يوما
- وزير العدل: كل موظفي الدولة يجب أن يقدموا ذممهم المالية وإذا لم يتم ذلك فسأفتح تحقيقا
- فهاد: 7 ملايين إطار في مقبرة الاطارات لم يتبقى منها إلا 150 ألفا منذ 2011

ابتسامة حكومية – نيابية مشتركة امس